

كارثة جديدة لصورة الشركة التونسية للملاحة



الذائب
عماد
الدايمي

كارثة جديدة لصورة الشركة التونسية للملاحة (CTN) بسبب عدم الاستباق وعدم الاكتراث واختلال الأولويات وعقليّة الصابوتاج على حساب مصلحة الشركة والدولة..

تمّ اليوم، 19 فيفري 2019، توقيف كلّ بواخر الشركة بميناء رادس-حلق الوادي، من قبل إدارة الشركة، تحت ضغط الرّبابنة، بسبب انتهاء صلحيّة شهادات التّأمين CERTIFICATS P&I Club، رغم أنّ هذا الموعد هو الموعد السنوي المعلوم لتجديد العقد..

ويبدو أن سبب عدم التّجديد يعود لرفض هيئة الطّلب العمومي منذ أيسّام اعتماد الصّفقة بالتّفاوض المباشر الّتي أراد ر.م.ع الشركة تمريرها كالعادة. وتأكيد الهيئة أن شروط التّفاوض المباشر غير متوفّرة وواجب على الشركة فتح طلب عروض دولي بخصوص عقد التّأمين يحترم مقتضيات قانون الصّفقات..

مجلس إدارة الشركة الّذي انعقد اليوم بصفة عاجلة قرّر تمديد العقد المنتهي لمدة ثلاثة أشهر والبدء في إجراءات طلب العروض الدّولي..

وهكذا تمكّنت الشركة من رفع قرار التّوقيف على البواخر.. ووضع حدّ وقتيّاً للفضيحة الدّولية..

شكرا للهيئة العليا للطّلب العمومي على فرضها احترام القانون وإيقافها لعقود التّفاوض المباشر المشبوهة..

وعجيب أمر إدارة الشركة التّونسية للملاحة الّتي تثبت مرّة أخرى ضعفها في الاستباق وعدم قدرتها على التطوّر والانسجام مع مقتضيات الشّفافية وحسن الحوكمة ومكافحة الفساد..

أمّا عن وزارة النّقل.. فأكاد أفقد الأمل في قدرتها على الإصلاح والتطوّر ومتابعة المؤسسات التابعة لها.. ولا حول ولا قوة الا بالله.

البنك المركزي يقرّر رفع نسبة الفائدة المديرية إلى 7.75%



قرر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي (BCT)، اليوم الثلاثاء، رفع نسبة الفائدة المديرية بـ 100 نقطة أساسية لتصل إلى 7.75%.

والسؤال المطروح هو، هل يمكن مواجهة التضخم المستورد بالرفع في نسب الفائدة؟ كيف يمكن وقف التضخم الذي نشأ في منطقة سياستها الاقتصادية لا دخل لنا فيها؟

تشديد البنك المركزي لسياسته النقدية من خلال الزيادة في نسب الفائدة... توجه كارثي لا يؤدي إلا إلى زيادة البطالة، نسبتها أكثر من 15%، دون أن يكون له أي تأثير على التضخم المستورد أساسا.

وحتى بدون هذا التشدد، فإن هذه الحلقة المفرغة التي يتم إنشاؤها هي مدمرة بالفعل: فانخفاض القدرة الشرائية يثقل كاهل الاستهلاك المحلي، ويدمر التشغيل. وتفاقم البطالة يقلل القدرة الشرائية، وهكذا دواليك.

**عاجل: مجلس التّأديب التّابع
لهيئة المحامين يقرّر عدم
مؤاخذة المحامي سيف الدّين**

مخلوف



قرّر مجلس التّأديب التّابع لهيئة المحامين إيقاف المحامي فتحي المولدي لعام واحد مع النّفّاذ العاجل و6 أشهر مع النّفّاذ العاجل في حقّ المحامي طارق العلامي من أجل مخالفة تراتيب الظّهور الإعلامي.
كما قرّر المجلس عدم المؤاخذة في حقّ المحامي سيف الدّين مخلوف.

إذاعة تونس الثّقافية . .





الأستاذ
محمد ضيف
الله

عندما يتخلى عن اللّغة العربية كلّ المنشطّين بمختلف البرامج الإذاعية والتلفزيونية تقريبا، يظنّ المرء أنّهم يفعلون ذلك للقرب من المتابعين الذين يُعتقد والحالة هذه أنّهم لا يفهمون لغة الضّاد.

لكن أن يشمل ذلك برامج تبثّها إذاعة تونس الثقافيّة، فالأمر مدعاة للتساؤل، نظرا لخصوصيّة هذه الإذاعة التي تتوجّه إلى جمهور المثقّفين.

فهل أنّ الأمر يتجاوز المنشطّين، كأن يكون توجّهها تحت الطّلب أو استجابة لأوامر وتوجيهات سامية؟

في بلد العربيّة لغته، من المضحك أنّهم يضحكون كثيرا إن ارتكب أحدهم خطأ في الفرنسية، ولا يضيرهم شيئا إن تكلم باللهجة الدارجة حتّى وإن كان الموضوع حول المسرح العالمي أو المقامات الموسيقية أو قضايا السينما.

ويبقى السؤال: ما هي المساحة التي بقيت للغة العربية في بلادنا؟

الرّسالة قبل الأخيرة...



أكلت يوم غدربي مقرّبون، وتخلّى عنّي من كنت أتصوّرهم طهرا لي وأنا أحارب الدّولة العميقة وقوى رهبة لا يسمح المجال لذكرها. سلاحهم وترهيبهم لم يخفن بل زادني صلابة. سمّهم لم يقتلن وإن كان ألحق ببدي دمارا شاملا. لكنّ صمتكم دمّ رني.

صمتكم هو ما يقضّ مضجعي.

عن أصدقاء مقرّبون أتحدّث تشاركنا مع بعض الكثير عندما كنت أنا وانسحبوا بهدوء بعدما صرت إليه.

أتحدّث عن الشّيخ راشد والدكتور المرزوقي تحديدا لأنّه بيننا عشرة وأكنّ لهما معزّة خاصّة، والأهمّ أنّي أعلم أنّّه بإمكانهما فعل شيء بخصوص علاجي بالخارج.

أتحدّث عن صديق الدّراسة والزميل محمّد عبّو وأختي سامية عبّو التي لم أستوعب لحدّ الآن صمتها رغم أنّها تزورنا بانتظام باعتبارها صديقة العائلة.

أتحدّث على الأقلّ عن ثلث نواب مجلس النواب ممّن كنت أعرفهم ووضعنا يوما اليد في اليد وأخصّ بالذكر منهم عبد اللطيف المكي لأنّه رئيس لجنة الأمن والدّفاع وهذا الأمر يهمّه.

أتحدّث عن الحقوقيين والمناضلين الذين أراهم يتطوّعون ويدافعون عن كلّ شيء وخرست ألسنتهم حين احتجّت إلى كلمة منهم.

أتحدّث عن المحاماة المناضلة التي كانت سندا لكلّ مظلوم ومكالم وسدّت أبوابها أمام زميل لهم إن لم أقلّ تواطئت مع جلاّدي لتكتمل الجريمة.

زملائي المحامين خصوصا منهم الأصدقاء الذين عاشرتهم أكثر من عشرين سنة.

عن الذقابات الأمنية الشريفة التي جمعني وإيّاهم الميدان بعد الثورة للتصدي لكل من سولت له نفسه الانقلاب على الثورة وأهمس في أذنه بأن ما حدث معي جريمة إرهابية با متياز استعملت فيها مادة البولونيوم الذووية وكان أحرى أن تحظى قضيتي باهتمامكم لأنكم جدار الصدّ الأوّل لحماية البلاد من الإرهاب. أتحدث عنكم جميعا لأنكم بقيتم تتفرّجون وإن كانت قلوبكم معي وأفواهكم تلهث لي بالدعاء فقد نزلتم للشّارع و اعتصمتم من أجل أقل من هكذا جريمة بكثير.

أخيرا كلمة لا بدّ منها، إيّاكم أن تتحدّجوا بعدم علمكم بحالتي أو أنّهم "غلطوكم" فملفّي لدى القضاء الذي بالمناسبة كان الوحيد الذي وقف معي في محنتي، وأخيرا أحال ملفّي التّحقيقي لقطب الإرهاب بعد أن ثبت بالتّحليل والتّقارير والاختبار وجود مادة البولونيوم ببطني، ولدى محاميّ الأستاذ العيادي، ولديّ ويمكن لأيّ منكم أن يتسلم نسخة منه ليعلم الحقيقة كما أنّي نشرت أوراق مهمّة منه على جداري هذا أظنّ أنّها كانت كافية لإفادتكم بحالتي.

تونس في : 2019/02/18

الأستاذ

محمد الشّريف الجبالي

المحامي لدى التّعقيب

**ردود أفعال مختلفة وقراءات
متعدّدة من تصريحات راشد
الغزّوشي بشأن بقاء حكومة
الشّاهد من عدمه..**



أثارت تصريحات رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، أمس الأحد، بخصوص بقاء حكومة يوسف الشاهد إلى حدود تنظيم الانتخابات القادمة من عدمه، ردود أفعال مختلفة بين السياسيين والفاعلين في المشهد السياسي.

وكان راشد الغنوشي قال أمس الأحد بالمنستير إن "الحركة بصدد التشاور مع كل الأطراف بشأن الإبقاء على حكومة يوسف الشاهد إلى حين الانتخابات المقررة آخر سنة 2019 أو تغييرها بحكومة تكنوقراط أو حكومة انتخابات".

ولئن كان الحديث أو الدعوة إلى تغيير حكومة يوسف الشاهد مطلباً ليس بالجديد وكانت نادت به منذ مدة أطراف سياسية مختلفة، سواء في المعارضة (الجبهة الشعبية)، أو كانت مكوناً أساسياً للإئتلاف الحاكم ("نداء تونس" الذي كان ينتسب إليه الشاهد ورشحه لرئاسة الحكومة)، ولم يجد صده ولا مداه رغم الأزمات المتتالية التي عاشتها البلاد، فإن طرح هذا الموقف بشكل علني من قبل أكبر القوى السياسية الداعمة لهذه الحكومة، يجعل السؤال عن وضع الحكومة الحالية أكثر جدية، ويبرز أن مصيرها قد وضع بالفعل على محك الحسابات الانتخابية وفوق طاولة الرهانات السياسية، وذلك أشهراً قليلة قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

تصريحات الغنوشي وتوقيتها تباينت الآراء بشأنها وتعددت القراءات، إذ اعتبر عدد من السياسيين أنّها تؤكد استمرار حركة النهضة في مناوراتها السياسية من أجل الضغط على حلفائها واستغلالهم أكثر ما يمكن لتمرير مواقفها وأجنداتها، في حين رأى آخرون أن موقف النهضة غير مفاجئ وأنّ تغييرها لموقفها من حكومة الشاهد والتلميح إلى إمكانية تغييرها بـ"حكومة تكنوقراط أو انتخابات" كان متوقعاً منذ

مدّة، لتخوّفها من تمدّد حزب "تحيا تونس" (ما يزال قيد التأسيس ومنسوب ليوسف الشاهد)، وإمكانية فقدانها لتصدّرها للمشهد السياسي والبرلماني قبل الانتخابات القادمة.

وفي هذا الشأن حاول نائب رئيس حركة النهضة، علي العريّض، أن يقلل من أهمية التأويلات والقراءات التي ذهبت إليها عدة أطراف بخصوص تصريحات الغنوشي، وقال إنّ الحركة أكّدت موقفها من الحكومة وتريد أن يركز عملها حول ضمان الاستقرار وإنجاز الإصلاحات ومقاومة غلاء الأسعار ومكافحة الفساد وحسن الاستعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

وأكدّ مواصلة دعم الحركة لهذه الحكومة، قائلا " نحن أكدنا موقفنا من الحكومة .. نحن جزء منها وداعمون لها .. نحن من الحزام السياسي الداعم لها مع حزب مشروع تونس والحزب الناشئ تحيا تونس وحزب المبادرة". وتابع قوله " في خطتنا وفي خيارنا هذه الحكومة مستمرة إلى حين موعد الانتخابات والإنهاء منها".

ولفت إلى أنّ حركة النهضة حريصة فقط على أن تكون هذه الحكومة على نفس المسافة من جميع الأحزاب وأن تتعاطى معها بمسؤوليّة لكي لا يقع الخلط أو توظيف أجهزة الدولة وإمكانياتها لصالح حزب معيّن، وفق تعبيره.

وأوضح أنّ رئيس الحركة راشد الغنوشي أكد في بداية تصريحه أنّ حكومة الشاهد ستستمر إلى حين موعد الانتخابات، مضيفا في هذا الإطار أنّ أية أفكار أو نقاشات أخرى سيتمّ دراستها في الإبان.

من جانبه قال صلاح البرقاوي (حركة مشروع تونس) إنّ ما ورد في تصريحات رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي كان من السيناريوهات المحتملة بالنظر إلى أنّ المتابع لتصريحاته ولمواقفه ولمواقف النهضة عموما يعرف جيّدًا أنّ ذلك من عادات الحركة في التعامل مع الأشخاص الذين تستغلهم لتمرير مواقفها بين فترة وأخرى، مبيّنًا أنّ هذه المسألة تعرّض لها سابقا كلّ من تعامل معها كأحزاب التكتّل والمؤتمر ونداء تونس وذلك في إطار مناوراتها السياسية التي تطلّ قائمة.

كما أشار إلى إمكانية أن تكون تصريحات الغنوشي ردّة فعل بخصوص توجه مؤثر إلى حد ما داخل النهضة، وهو ضد استمرار الشاهد في الحكومة لاستغلال مركزه في تحقيق نجاح الحزب الذي هو بصدد تأسيسه.

أمّ وليد جلاّد عن حركة "تحيا تونس" (مشروع سياسي قيد التأسيس) فقد أشار إلى أنّ كتلة الائتلاف الوطني، الداعمة لحكومة الشاهد والتي انبثق عنها المشروع السياسي الجديد "تحيا تونس"، متمسكة بالاستقرار الحكومي الذي اعتبر أنه أعطى نتيجته.

وبيّن أن تخطي البلاد لأزمته الاجتماعيّة أثبت صحة موقفهم، وفق تقديره، ومن هذا المنظور قال جلاّد نحن متمسكون بالاستقرار الحكومي ولا تعيننا حكومة انتخابات أو تكنوقراط.

بدوره أشار الجيلاني الهمامي (الجبهة الشعبيّة) إلى أنّ ما أعلن عنه رئيس حركة النهضة كان متوقّعا منذ مدّة خاصّة وأن كل ما طالبت به الحركة من شروط على غرار عدم الترشح للانتخابات القادمة لم يجب عنه الشاهد.

وبيّن أنّ حركة النهضة اقتنعت اليوم أنّ الشاهد ماضٍ في ترشّحه للرئاسة وأنه مستفيد من وجوده على رأس الحكومة ومن تحالفه معها، لذلك شرعت في التلميح للتخلي عنه.

ولفت إلى أنّ موقف النهضة سيكون أكثر صراحة وصرامة في الأيام القادمة من خلال المطالبة بإقالة حكومة الشاهد وتشكيل حكومة انتخابات، خاصة وأنها على علم باستغلال الشاهد لإمكانيات الدولة لفائدة حزبه الجديد، الذي يهدف إلى حصد 109 نواب في البرلمان القادم (للحصول على الأغلبية المطلقة)، وهي مسألة قال إنها تخيف النهضة، التي تريد أن تبقى الكتلة الأكبر في البرلمان والمتحكمة في التحالفات القادمة.

وفي هذا السياق اعتبر الهمامي أنّ "الحسابات الحقيقية" بين مكونات هذا الائتلاف الحاكم انطلقت وأنّه سيتمّ الزج بالبلاد في أزمة جديدة، وفق تقديره.

من جانبها وصفت سامية عبّو (التيار الديمقراطي) راشد الغنوشي بالحاكم الفعلي للبلاد وقالت إنه على الجميع الاعتراف بذلك، لافتة في الصدّد إلى أنّ الشاهد ظلّ في منصبه وغاب كليا الحديث عن إنهاء حكومته عندما قرّر الغنوشي ذلك، واليوم عاد الحديث حوله بتصريح من رئيس حركة النهضة حول ذهاب هذه الحكومة.

وانتقدت عبّو هذه المسألة، غير أنها أشارت إلى أنّها كانت تتوقّع ذلك منذ فترة بالنظر إلى أنّ حركة النهضة أرادت مساعدة الشاهد ومساندته لتكوين حزب حتى تتحالف معه بعد انتخابات 2019، واليوم

هي "في حاجة إلى عودة الود مع رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي لضمان السلام والوصول للانتخابات"، معتبرة أن ما صرح به رئيس الحركة يندرج في إطار تخطيطها المحكم وتكتيكها لمصلحة الحزب.

أمّا زهير المغزاوي (حركة الشعب) فقد أكدّ أن "تصريح الغنوشي حول إمكانية التخلي عن الشاهد يثبت "عدم مبدئية حركة النهضة التي صدّعت رؤوس التونسيين في الفترة الأخيرة بتمسّكها بالشاهد وبالإستقرار الحكومي"، وفق تعبيره.

وقال إنّ هذا التصريح يعكس الأزمة الخانقة التي يعيشها الائتلاف الحاكم الحالي، والذي تبحث مكوناته عن مخارج آمنة لهم.

واعتبر أن الائتلاف الحاكم يبحث اليوم عن كيفية التخلّص من الفشل الحاصل طيلة السنوات الأخيرة بهدف الذهاب إلى انتخابات 2019 وكأنه غير مسؤول عن حالة الانهيار التي شهدتها البلاد على جميع المستويات.

من جانبه اعتبر حسن العماري (نداء تونس) أن "ما ورد على لسان الغنوشي من تصريحات يؤكد التغيير الكبير في موقفه تجاه رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وذلك من خلال الحديث عن حكومة تعدّ للانتخابات القادمة، بعد أن كان يتمحور حول ضرورة تحقيق الإستقرار السياسي.

ولاحظ أنّهم يفهم من تصريحات الغنوشي وجود تخوفات من استغلال مرافق الدولة في الانتخابات القادمة، خاصة وقد برز ذلك من خلال الوفد الذي رافق رئيس الحكومة يوسف الشاهد إلى باريس واستعمال هذه الزيارة لأغراض أخرى وللتعريف بالحزب الجديد، في إشارة إلى حزب "تحيا تونس" الذي هو قيد التأسيس.

وذكر العماري بأنّ موقف نداء تونس من تغيير الحكومة ثابت وذلك بسبب حالة الشلل والأزمة السياسية التي تسببت فيها، مبيّنا أنّ تغيير موقف حركة النهضة يمكن أن يكون هدفة مزيد الضغط للسيطرة أكثر على مفاصل الدولة في ظل وجود حركة للولاء والمعتمدين، وفق تقديره.

إلى من تبقى من ذيول الردّة



الخال عمّار جماعي

كان يكفي أننّا وفّرنا لكم "حرّية" لتلعنوا وتخرجوا قياكم الكريه
وتخلّينا كرمًا ومروءة على شعار "لا حرّية لأعداء الحرّية" وقد
كنتم كذلك..

كان يكفي أننّا رفعنا البلد على ظهورنا حتّى لا تنهار الدّولة

وخشينا عليكم الحرب الأهلية التي ستخرجكم قردا قردا لنعلقكم من
ذيولكم في "بوتوات الضو" ..

كان يكفي أننا صبرنا وتجرنا مرارا وحنضلا ليفتح علينا أمثالكم
بالوعته فنسد أنوفنا ونقول "بكرة تتعدل"!!..

كان يكفي أننا آمنا بهذا الشعب الـ "poussière" فلم يخذل
أحلامنا وأشواقنا: مسح دمعنا وجبر بخاطرنا وأقام قيامته..

كان يكفي أننا - زمن بن علي - واضع العصا في أديباركم - حصنا
أنفسنا ضد مخبريكم وعواهر الشعب الدستورية وأكلنا خبزنا
حافيا مغموسا بكرامة "أولاد البلد" .. كان يكفي أننا رأيناكم
وعرفناكم "تحت السفساري" وقلنا "الثورة تجب" ما قبلها" ..

كان يكفي أن نشعل من شرارة لها فترتعش فرائصكم لتقولوا اليوم في
وجوهنا "ثورة البرويطة" و"مؤامرة أمك"!!..

كان يكفي أننا احتملنا منكم ما لا تحتمله الجبال من أذاكم في
مستنقعات الإعلام ونعيق غربانها طعنا وترذिला لنا..

كان يكفي أننا نرى حنينكم لعهد بلنا عليه واقفين حنين العاهرة
لقوادها فجعلناها داخلا في "حرية الطحين" ..

كان يكفي هذا أو نصفه أو ربه حتى، لنقول لكم: نحن هنا أعزّة
كفلاق لم يسلم سلاحه لزعيم مخصي" ..

مازلنا - يا كناثرية وصبيان الفساد وجلاوزة التعذيب - كزلزال يدك
صروحكم ويهدم معبدكم .. وأقسم بالله وبرحمة فاطمة العظيمة لن تكون
القادمة إلا قاصمة الظهر.. فإذا دررتم بولكم يوما.. فتذكروا
هذا القسم!

خلافاً لمزاعم "المغرب" و"سيغما"

والزرقوني.. قيس سعيد والمرزوقي قبل الشاهد.. في نوايا التصويت في انتخابات الرئاسة القادمة!!



نشرت جريدة "المغرب" اليومية، اليوم الأحد، نتائج سبر آراء أنجزته مؤسسة "سيغما كونساي" .. وأظهر أن يوسف الشاهد هو الأول في نوايا التصويت بالنسبة للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 بنسبة 30.7% ..



يليه أستاذ القانون الدستوري قيس سعيد في المرتبة الثانية بنسبة 12.5% ..

ثم رئيس الجمهورية الحالي الباجي قايد السبسي ثالثا بنسبة 10.8% ..

ويليه رابعا الرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي في المرتبة الثالثة بنسبة 9% ..

الحقيقة أن أرقام سبر الآراء هذه مشكوكا فيها بقوة.. ليس فقط لانعدام مصداقية حسن الزرقوني صاحب شركة "سيغما كونساي" القريب على الدوام من أصحاب السلطة ومانحي المنافع.. والتي كذبت الوقائع والأرقام الحقيقية استطلاعاته مرارا وتكرارا..

ولكن أيضا لأنه ووفقا لمعلومات مؤكدة.. فإن أربع عمليات سبر آراء جرت بطريقة علمية وجديّة ونزيهة.. دون الإعلان عن نتائجها للعموم.. أنجزتها مؤسسات مختلفة.. في الفترة ما بين بداية شهر ديسمبر 2018 وبداية شهر فيفري 2019.. أظهرت بوضوح بأن مفاجأة حصلت بتصدّر الأستاذ قيس سعيد لنوايا التصويت حاليا منذ إعلانه

نيته الترشح للانتخابات الرئاسية..
يليه في المرتبة الثانية بنقاط قليلة المنصف المرزوقي..
ثم يأتي يوسف الشاهد في المرتبة الثالثة.. بفارق يتراوح عموماً
بين نقطة واحدة وثلاث نقاط..
وبعد يأتي الباجي قايد السبسي..
كما لوحظ صعود أسهم مهدي جمعة من جديد في عمليات سبر الآراء..
وهو ما غيبه الاستطلاع الرأى لسيغما على ما يظهر!!!

من المعلوم بأن جريدة "المغرب" هي على ملك رجل الأعمال المنصف
السلامي.. الذي كان ضمن أول من انشق عن حزب نداء تونس.. وقفز
مع رئيس الحكومة المتمرد على حزبه يوسف الشاهد.. وانضم لكتلته
في البرلمان.. ودعا تأسيس حزبه الجديد "تحيا تونس"..
وأن حسن الزرقوني مالك شركة "سيغما كونساي" لاستطلاعات الرأى
على القياس.. هو مقرب حالياً من رئيس الحكومة الشاهد..
ويبدو أن الغرض من تعمّد "المغرب" و"سيغما" نشر الاستطلاعات
الرأى هذه رغم الشكوك في مصداقيتها.. وذلك بصفة دورية.. هو
التلاعب بالرأى العام وتوجيهه..
ناهيك أن إظهار يوسف الشاهد بكونه الأول في نوايا التصويت في
الانتخابات الرئاسية بحوالي ثلث الناخبين.. وبفارق كبير جداً
يبلغ 18 نقطة كاملة عن أقرب منافسيه في المرتبة الثانية.. يهدف
إلى التأثير بقوة على الرأى العام ودمج الناخبين.. بإظهار
أن الرئاسة محسومة مسبقاً وتاماً ومطلقاً.. للشاهد..
وبالتالي بعث اليأس في صفوف منافسيه.. للتسليم مسبقاً أو للعدول
عن الترشح وعن منافسته..

حتى في أعرق وأعتى الديمقراطيات في العالم.. هناك قاعدة تقول:
إذا أردت أن تربح الانتخابات..
اجمع المال..
واشتري الإعلام واستطلاعات الرأى!!!

أوروبا ومعضلة عودة مقاتليها الدواعش



فتاة داعش الألمانية

لا ينقطع ولا يتوقف الحديث والجدل حول مصير المقاتلين المتطرفين الذين انضموا إلى تنظيم داعش أثناء فترة حكمه لمناطق واسعة في سوريا والعراق، المقاتلون الغربيون والأوروبيون تحديدا يشكل مصيرهم نقطة خلاف وحيرة سياسيا وأمنيا وشعبيا في أوروبا، وأحدث الأمثلة الفتيات البريطانيات الثلاثة اللاتي التحقن بالتنظيم وهن مراهقات ويحتمل الجدال الآن في المجتمع البريطاني إن كان يجب قبول عودتهن ومحاكمتهن أم لا ويشمل جميع الإشكالات القانونية المرتبطة بالحالتين.

الآن ومع إعلان قوات سوريا الديمقراطية معركتها الأخيرة ضد التنظيم في آخر جيوبه في البلاد، ومع قرار الولايات المتحدة الانسحاب من سوريا وتغيير استراتيجيتها بسبب ما تراه هزيمة للتنظيم، تزداد الأسئلة إلحاحا.

أكثر من 40 ألف مقاتل انضموا إلى التنظيم في فترة خمس سنوات بحسب المفوضية الأوروبية، يعتقد أن 5000 منهم قدموا من أوروبا.

ماذا بعد نداءات واشنطن؟

في بادئ الأمر أدارت الحكومات الأوروبية ظهرها للمشكلة بشكل عام، إلا أن بعض الدول أخذت تعيد النظر في مواقفها خاصة بعد التشجيع الأمريكي.

أصبحت جمهورية شمال مقدونيا أوّل دولة أوروبية تقوم باستعادة ملفّتها لمواطنيها، حيث أعادت وقاضت سبعة مقاتلين في أوت 2018.

وفي جانفي، قالت فرنسا إنّها تفكّر في إعادة 130 رجلا وامرأة إلى وطنهم، لكن بعد مرور شهر، لم يُحرز أيّ تقدّم على الإطلاق..

ألمانيا، التي في رصيدها الكثير من المقاتلين الأجانب، تقول إنّها تراقب القضية الفرنسية عن كثب، وقالت وزارة الخارجية الألمانية في بيان صدر في نوفمبر "إنّ الحكومة الفيدرالية تدرس جميع الخيارات المتاحة لعودة المواطنين الألمان".

ويرى خبراء أنّ هذا التردّد ينبع من أنّ الكثير من الأدلّة ضدّ المقاتلين العائدين قد لا تصمد في المحكمة أو قد تكون حتّى بلا قيمة، وأحيانا قد يكون من الصّعب إيجادها من الأساس.

وفي حين تبدو أوروبا غير مهتمّة بالقضية، هناك شيء واحد في حكم المؤكّد وهو خضوع أيّ مقاتل يعود من تلقاء نفسه للمحاكمة.

وقال وزير الأمن البريطاني بن والاس لوسائل الإعلام البريطانية يوم الخميس إنّ "كلّ من يخرج للقتال أو دعّم منظمات مثل [داعش]... يجب أن يتوقّع تحقيقا، وعلى الأقلّ يجب أن يتوقّع خضوعه للمحاكمة".

ويحتدم الجدل الآن في بريطانيا حول ما إذا كان خيار تجريد المقاتلين من جنسيّاتهم قرارا قابلا للتّنفيد.

وأفادت وزارة الداخلية الألمانية هذا الشّهر بأنّ ثلث مواطنيها البالغ عددهم ألف، الذين يعتقد أنّهم انضمّوا إلى داعش في العراق وسوريا منذ 2013 قد عادوا، وقد تمّت مقاضاة العديد من هؤلاء أو إخضاعهم لبرامج إعادة تأهيل.

ماذا عمّن لم ينخرط في القتال؟

قامت وسائل الإعلام بإجراء العديد من المقابلات مع أوروبيّين كثير منهم من النّساء، ممّن غادروا للالتحاق بالتنظيم والآن يريدون العودة زاعمين أنّهم لم يشاركوا في القتال.

أحدثهم البريطانية شيماء بيغوم التي قالت إنّها غير نادمة على ما فعلته ولكنها تريد العودة إلى بريطانيا خوفا على سلامة ابنها الذي لم يولد بعد.

كما أجرت كل من فرنسا وبلجيكا مقابلات مع رعاياها، الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم، في حين أجرت وكالة فرانس برس مقابلة مع صانع أحذية ألماني، أصر على أنه لم يشارك في القتال.

ويقول خبراء إن هذه الإدعاءات شائعة، ولا يمكن اعتبار النساء بريئات دائما فبعضهن عملن في الشرطة الشرعية وفي التجنيد، لكن لصعوبة إثبات هذا يبقى السؤال إن كان منح فرصة ثانية مطروحا أم لا.

ويرى الخبراء أيضا أن حتى أولئك الذين لم يقاتلوا، فإن وجودهم كأجانب منح دعاية التنظيم جرعة دعم كبيرة وانتصار معنوي ودعائي.

معضلة إعادة الأطفال؟

بالنسبة لأوروبا، يبدو أن إعادة الأطفال إلى الوطن هي الأولوية والخطوة الأكثر إلحاحا.

في أكتوبر، قالت فرنسا إنها تعمل على خطط لإعادة الأطفال الذين يولدون لمقاتلين أجانب. في بلجيكا، تم تقسيم سياسات إعادة الأطفال إلى فئات عمرية.

ووفقا للتقارير، فإن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات لديهم الحق في العودة فورا إلى بلجيكا، في حين أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و18 عاما سوف يتم التدقيق بحالاتهم كل حالة على حدة.

غير أن الحكومة البلجيكية تعهدت بالاطمئنان على حكم قضائي صدر في ديسمبر وأمر بإعادة 6 أطفال وأمهاتهم إلى وطنهم.

وقال تقرير لإلبايس إن إسبانيا عملت للمساعدة في إعادة عائلات مقاتلي داعش، وذهبت إلى حد دفع فاتورة المرشدين لنقلهم من مناطق الصراع إلى تركيا.

كما تفيد روسيا بأنها أعادت لأراضيها أطفالا ولدوا لأعضاء داعش الروس.

في حين أن هذا يبدو علامة على تقدم أوروبي في هذا الملف، لا يزال هناك تردد كبير، مصدره الخوف من الضغوط لإعادة الأمهات وباقي أفراد العائلة في عودة الأطفال، قد تصل حد الضغط لإعادة

المقاتلين أنفسهم.

وتبقى العودة جزءا واحدا، وقد يكون يسيرا أمام تحدّيات ومراحل أخرى ستواجه أوروبا كإعادة إدماج العائدين في المجتمع، وتحدّي الوصمة التي ستلاحق العائدين، خاصة الأطفال. الأمر الذي بدأت تعمل عليه الكثير من المنظمات والمؤسسات لوضع خطط وسياسات لتحقيق ذلك بطريقة ممنهجة وفعّالة.

الرئيس الأمريكي يهدّد الأوروبيين بإطلاق سراح المئات من عناصر داعش الإرهابي



هدّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اليوم الأحد، بإطلاق سراح المئات من عناصر داعش الإرهابي الأوروبيين المعتقلين في سوريا في حال عدم السماح بعودة هؤلاء إلى بلادهم، ما قد ينتج عنه تبعات خطيرة.

وطالب ترامب عبر تغريدة نشرها في "تويتر" بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودولا أوروبية أخرى بالسّماح بعودة أكثر من 800 عنصر من داعش يحملون جنسيّات أوروبية أُعتقلوا في سوريا، ولفت إلى أنّ

الخلافة المزعومة التي أعلنها تنظيم داعش على وشك السقوط.

ولفت ترامب في تغريدته إلى أن "قوات بلاده ستسحب من سوريا بعد تحقيق النصر بنسبة مئة في المئة على تنظيم "داعش" الإرهابي.

وأضاف ترامب في تغريدته أن بلاده لا تريد أن تقف وتشاهد مقاتلي التنظيم المعتقلين في سوريا يتغلغلون في أوروبا التي من المتوقع أن يذهبوا إليها إذا أطلق سراحهم.

ورصدت وسائل التواصل الاجتماعي على مدار الشهرين الماضيين خروج الآلاف من شرق الفرات وبينهم عوائل التنظيم من جنسيات مختلفة باتجاه مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وكانت الإدارة الأمريكية قد دعت الدول لاستعادة المئات من عناصر التنظيم الإرهابي المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في سوريا لمحاكمتهم، وعرضت المساعدة على الدول التي تريد استعادة المتطرفين من مواطنيها وعوائلهم.

وتتخوف معظم الدول الأوروبية من عودة مواطنيها الدواعش إلى بلادهم بأفكارهم المتطرفة، ولا يزال يشكل مصيرهم نقطة خلاف سياسي وأمني في أوروبا.